إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: موريتانيا نموذجا

زينب الملقبة النوهة بنت محمد
مدرسة الدكتوراه: **المجال– الأرض– السكان**
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة انواكشوط العصرية

الملخص

بدأ تبني مفهوم الاستدامة في مطلع السبعينات من القرن الماضي مع ازدياد الاهتمام بالبيئة وعلاقتها بالتنمية، وانتهى علماء التنمية في العالم إلى أن النمو السريع يعقبه دائما تدهور ومن ثم بدأ التفكير في مفاهيم جديدة لتحقيق استمرارية التنمية ومنع التدهور، أو على الأقل الحفاظ على مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بالفعل، من هنا جاء مفهوم التنمية المستدامة، والتي تم تعريفها من قبل اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في 1987 على أنها " التنمية التي تفي بالاحتياجات الأساسية للجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها".

لقد جاءت التنمية المستدامة كمنهج لوضع حد للمشاكل القائمة في المدن ورسم سياسة جديدة في التخطيط العمراني قائم على أساس الاستدامة.

ونالت التنمية المستدامة اهتمام المجتمع الدولي والحكومات خاصة بعد بروز مشكلات بيئية كان لها الأثر على النظام الأيكلوجي وصحة الإنسان ومستقبله، وترجم هذا الاهتمام عمليا خلال المؤتمرات الدولية لاسيما مؤتمر ريودي جانيرو 1992 لتحديد أولويات التنمية المستدامة والإستراتيجية الواجب اتخاذها لإيجاد الحلول المناسبة وخلق فضاء أكثر استقرار واستدامة.

نظرا لكون الموضوع متشعب وله مجالات متعددة حاولنا أن نطرق موضوع التعمير والتهيئة العمرانية من جانب الأدوات التي اعتمدت الاستدامة كمفهوم جديد في المنظومة العمرانية الموريتانية وسبل تفعيلها في مجال التخطيط الحضري والعمراني للمدن الجديدة لتتجاوز مشاكل المدن القائمة وتحسين الإطار المعيشي للسكان الجدد.

المقدمة:

يواجه المجتمع المعاصر تحديات كبرى ومشاكل جديدة أصبحت تهدد مستقبلها وتستدعي الوقوف عليها ومعالجتها، ولذا كان لزاما عليها اتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لتحقيق الاستقرار والديمومة لكيان مجتمعاتها، من خلال تسطير برامج دولية وإقليمية ومحلية تسعى في البداية إلى حماية البيئة من الانهيار والموارد من النضوب، واستغلالها بصورة معقلنة تستجيب لحاجيات السكان وتراعي مستقبل الأجيال القادمة.

لقد تم التعامل مع عمليات التنمية بوجهة نظر جديدة وشاملة تأخذ في اعتبارها عناصر التنمية الأخرى خاصة البيئة الطبيعية التي كانت تعاني من تأثيرات هذه التنمية عليها، ثم توسع هذا المفهوم للتنمية المستدامة ليشمل المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحفاظ على رفاهية المواطنين.

وبالرغم من عموميات واختلافات تعريف مصطلح التنمية المستدامة إلا أن المفهوم الأساسي والرئيسي لها هو " توازن النمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة من خلال الاستخدام الحذر للموارد المحدودة عبر الزمن.

وهكذا أصبحت هذه الإشكالية مطروحة على مستوى مختلف بلدان العالم وخاصة النامية منها، وفي موريتانيا تعاني اغلب مدنها من مشكلات تتعلق بضعف القاعدة الاقتصادية وعدم تنوعها بما لا يسمح لها بلعب دورها المحوري في دفع عجلة التنمية المحلية واستقطاب مجالها الإقليمي وإشعاعها نحو المجال الوطني، كما أن الإشكاليات البيئية تظل حاضرة بقوة على مستوى المجال الحضري، كمشكل الصرف الصحي والذي يعتبر من اكبر المشاكل التي تواجهها، فمياه الأمطار غالبا ما تتسبب في غمر أحياء بكاملها بسبب غياب قنوات الصرف، بالإضافة إلى مشكل حماية البيئة الحضرية حيث تقع معظم المدن الموريتانية تحت وطأة المناخ القاسي والجفاف الشديد، مما جعل مشكل زحف الرمال وحماية المحيط الحضري أهم الأخطار التي تهدد مستقبل نموها الحضري، مما سيؤدي إلى كبح كل محاولا إرساء أسس التنمية المستدامة ما لم تأخذ تلك الاعتبارات في الحسبان وتلقى الحلول المناسبة لها.

إشكالية البحث

لقد اتخذ المجتمع الدولي مؤخرا مبدأ الاستدامة في التنمية بمختلف أنواعها لاسيما في مجال التخطيط والتهيئة العمرانية والحضرية، وذلك بعد مواجهته لمشاكل أضحت تهدد البيئة والصحة

العمومية من جراء الملوثات الصناعية وضيق الفضاء نتيجة عامل الزيادة الديموغرافية والهجرة خاصة نحو المدن الكبرى، ولم تسلم المدن الموريتانية من هذه التناقضات، وكانت الحاجة إلى خلق فضاء أكثر استقرارا يعالج المشاكل المختلفة في المدن القائمة.

وتعبر الاستدامة العمرانية عن حالة توازن وإعادة صياغة المحددات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية في المدن، حيث تجمع ما بين استدامة الموارد الطبيعية والاستدامة التقنية والاقتصادية والاجتماعية، ولذا أخذت دراسة الاستدامة العمرانية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة نظرا لعدم قدرة العديد من دول العالم وخاصة النامية منها على تلبية أهداف الاستدامة الحضرية بمفهومها الشامل، فاغلب المدن الموريتانية تعاني من مشكلات متعلقة بالخلل الوظيفي باعتباره أهم معوقات التنمية الحضرية، وهكذا فإن التهيئة والتخطيط القائمين على التنمية الاقتصادية والاجتماعية يشكلان مفتاح بلوغ ذلك.

على أساس ما سبق حاولنا طرح التساؤل التالي:

ماهي الآليات والأدوات التي اتخذتها موريتانيا في تنفيذ إستراتيجية الاستدامة في إنشاء وتنمية المدن الجديدة؟.

الفرضية:

تهدف الرؤية الإستراتيجية للمدن الجديدة إلى جعلها قطبا للتنمية المستدامة معروفا على المستوى الوطني يضمن التوازن ويسمح باستغلال الإمكانات الكبيرة المتوفرة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون أنها تعالج موضوعا يتناول واقع التنمية المستدامة وطرق تفعيلها في التخطيط الحضري الحديث، بما يعني النظر وفق رؤية واضحة لتدارك أزمة المدن القديمة.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا إلى التعرف على أهم الآليات والأدوات المتخذة في مجال التهيئة الحضرية والتعمير وكذا التعرف على دور ووظيفة المدينة الجديدة استنادا إلى مبدأ الاستدامة العمرانية باعتبارها مفهوما جديدا في التخطيط والتنمية الحضرية، وسبل تفعيلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذا المجال.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي للواقع الحضري للمدن الموريتانية للتوصل إلى أهم الاستنتاجات والقوانين التي تفيد الدراسة، واستخلاص النتائج العلمية.

أولا: تطور مفهوم التنمية المستدامة

إن الحديث عن التنمية المستدامة يجرنا للحديث عن التنمية بمفهومها الكلاسيكي، فقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية في علم الإقتصاد، حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.

وبشكل أوضح يمكن تعريف التنمية بأنها محاولة استخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة والممكنة من إمكانيات طبيعية واقتصادية وبشرية بصورة تستهدف الرفاهية للإنسان في المحيط الحيوي الذي يعيش فيه.

وتطور مفهوم التنمية لاحقا ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية وخاصة بعدما تم إدراج البعد البيئي ومستقبل الأجيال ألاحقة في عملية التنمية وبروز مؤخرا ما يعرف بالبيئة المستدامة والمدينة المستدامة العمران المستدام والاقتصاد المستدام، الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن مفهوم الاستدامة؟

الاستدامة من أبرز المفاهيم الحديثة التي ظهرت مؤخرا حيث أقيمت حولها ندوات وورش عمل لتحديد مفهوم الاستدامة ودورها الاجتماعي، وقد تناول العلماء والمهتمين بمفهومها بطرق متعددة ومختلفة لاختلاف مجالات التنمية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو عمرانية أو بيئية.

هناك تعريف بسيط لمفهوم الاستدامة بأنها "تحسين نوعية الحياة البشرية حين نعيش ضمن الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة[1].

وتأخذ الاستدامة بعدين أساسيين البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل بذلك النوعية البيئية وعلاقتها بنوعية الحياة، والبعد الزمني ليشمل التنمية، وهي الفكرة التي مازالت تشغل بال المجتمع الدولي لتحقيقها في إطار ما يسمى بالتنمية المستدامة.

---

[1] رابح هزيلي، إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة: الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21 ديسمبر، 2015، ص 163.

التنمية المستدامة نشأت فكرة التنمية المستدامة عندما بدأ العالم يفطن إلى أن عملية التنمية أخذت اتجاها اقتصاديا بحتا دون النظر إلى التأثيرات الناجمة الضارة بالبيئة، حيث رأى العلماء أن التنمية السريعة يعقبها دائما تدهور وأن معدل التنمية السريع يعجل بالتدهور السريع، ومن ثم بدأ التفكير في مفاهيم جديدة تحقق استمرارية التنمية مع منع تدهورها أو على الأقل تحافظ على مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بالفعل.

لقد طرحت فكرة التنمية المستدامة لأول مرة في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 التي عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تحقق احتياجات مجتمع الحاضر بدون إضعاف قدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم.

والهدف من هذا التقرير هو النظر بطريقة نقدية إلى الوضع الذي آلت إليه البيئة وأدى بمعظم سكان العالم إلى الفقر، كون أن التكنولوجيا الحديثة أدت إلى تلوث البيئة وإلحاق أضرار بالغة بالموارد المتاحة وبالأخص الأراضي الزراعية، وكذا تلوث المياه بالصرف الصحي والهواء بالنفايات الصناعية المنبعثة من المصانع التي تقع على مقربة من التجمعات السكنية بالمدن الكبرى.

ومن هنا برز مفهوم التنمية المستدامة الذي يحاول إيجاد حلا لهذه الإختلالات، ويرى البعض أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية شرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهذا المفهوم يرتبط بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها المساواة في التوزيع والعدل الاجتماعي.

وخلاصة القول إن التنمية المستدامة هي نمط جديد من التنمية تسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتستجيب إلى إشباع حاجات المجتمع الجديد مع الأخذ في الحسبان الأجيال ألاحقة.

التنمية العمرانية المستدامة:

ظهرت فكرة التنمية العمرانية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض في ري ودي جانيرو 1992، وقد ترجمت في الأجندة التمهيدية المحلية حول العالم[1]، كذلك في مؤتمر (الهابيتات 2) في اسطنبول

---

[1] المهندسة ريدة ديب، والأستاذ الدكتور سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009، ص 498.

عام 1996، وأوصى بالحق في أن يمتلك كل فرد مساحة مخصصة للسكن، كما عرض مؤتمر 21(برلين 2000) أمثلة لأفضل الممارسات في تطبيق التنمية المستدامة في المدن حول العالم، كما ظهر مجددا مفهوم التنمية العمرانية المستدامة خلال مؤتمر(جوهانسبورغ 2002).

وقد ظهر خلال مؤتمر العمران 21، التعريف التالي للتنمية العمرانية المستدامة " تحسين نوعية الحياة في المدينة ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، والثقافي والسياسي والمؤسسي، الاجتماعي والاقتصادي دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الأعباء هي نتيجة استنزاف الموارد الرئيسية. إن طموحنا هو التوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين المواد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات المالية، التي تؤدي دورا مهما في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية".

ومن هنا نجد أنه لابد من الإجابة عن التساؤلات التالية:

كيف يمكن تحقيق التنمية العمرانية المستدامة؟

للإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي اقترح(Berlman 2000) مبادئ لتحقيق الاستدامة العمرانية وهي:

. لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة.

. التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي، وهو ضروري لاسترداد الموارد.

. لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الفقر العمراني.

. لا يمكن أن يكون هناك تحول عمراني من دون:

- تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل
- تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة
- ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال مستقلة

. لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن ال 21 من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وكذلك فعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية.

إن هذه المبادئ التي تم إيجازها يمكن أن تشكل نواة أساسية لتحقيق تنمية عمرانية مستدامة في المناطق.

ثانيا: إستراتيجية التنمية المستدامة في موريتانيا

نظرا لكون موضوع التنمية المستدامة وسبل تفعيلها في موريتانيا والوقوف على مدى استعداد الدولة لتنفيذ سياسة التنمية المستدامة موضوعا واسعا ولا يمكن حصره في هذا البحث، ارتأينا الوقوف

على إستراتيجية الدولة في تفعيل قطاع التهيئة الحضرية والتعمير خاصة في المدن الجديدة التي أصبحت احد الرهانات التي تراهن عليها الدولة، إذ أصبح الإشكال منصبا على مشكلة ضيق الفضاء في المدن القائمة وكيفية تحويل وبناء مدن جديدة تؤسس لمجتمع مستدام يوفر كل الإمكانيات الضرورية الخدمية والاقتصادية، انطلاقا من اتخاذ البعد البيئي أساسا في إنشاء هذه المدن، مما سيدفعنا في البداية إلى الوقوف على الإطار التشريعي لها.

تظهر القوانين والتشريعات ضعفا كبيرا فيما يتعلق بوضع آليات التسيير والتخطيط الحضري حيث لا يزال القطاع العقاري بحاجة لمزيد من التقنين والضبط، ويزداد الأمر خطورة في ظل غياب الوثائق المرجعية للتخطيط الحضري(المخططات المديرية لتهيئة المدن ، مخططات استغلال الأراضي، مخططات التنمية البلدية)[1].

أولا: برامج التنمية الحضرية

جاءت هذه البرامج تجسيدا للتوجهات الجديدة في مجال التنمية الحضرية ومجابهة الوضع المتأزم في المدن الموريتانية وفي مدينة انواكشوط بالذات، ومع اختلاف الظروف التي وجدت فيها هذه البرامج اختلفت الأهداف المرسومة من ورائها، لتعالج في مجموعها بعض القضايا الهامة التي يتعرض لها المجال الحضري.

وهكذا ركزت المشاريع المبرمجة في إطار برنامج تنمية البنى التحتية الحضرية على إشكالية توسيع القاعدة الاقتصادية للمدن، وخلق فرص للعمل عن طريق برنامج تنمية الصناعات والبناء والتشغيل (1994–2001). في حين ركز برنامج محاربة الفقر على محاولة إيجاد حل لمشكل الفقر في الوسط الحضري الذي أصبح أمرا لا يمكن تجاهله(منذ 1996)، ليهتم برنامج التنمية الحضرية الذي تم تبنيه مؤخرا بإعادة هيكلة المدينة، وتوفير البنى التحتية في المناطق الناقصة التجهيزات(2001–2010).

---

[1] السالك ولد مولاي واحمود ولد أحمد تلمود، إشكاليات التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وأساليب معالجتها من خلال توجهات برنامج التنمية الحضري، قراءة في منظور البرنامج وتقييم لحصيلته، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث، العدد الحادي عشر، 2014، ص 283.

- برنامج تنمية وتعزيز البنى التحتية الحضرية(1994- 2001):

تم وضع هذا البرنامج في إطار سياسة تشغيل قصيرة المدى، تهدف إلى الحد من البطالة بصفة عامة وبطالة اليد العاملة غير المدربة في الوسط الحضري بصفة خاصة، وتتمثل أهم أهدافه في:

- تدعيم قدرات مؤسسات الدولة وخلق إمكانيات جديدة في الوسط الحضري عن طريق إنجاز مشاريع مفيدة اقتصاديا واجتماعيا، كمشروع تنمية الصناعات والبناء والتشغيل(PDICE)، ومشروع اللامركزية والبنى التحتية الحضرية(PDIU).

- برامج محاربة الفقر واستراتيجيه تنمية الوسط الحضري (1996-2005)

جاءت برامج محاربة الفقر استجابة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تعاني منها البلاد وخاصة منها الجوانب المتعلقة بتدني ظروف المعيشة، وتردي الأوضاع البيئية والعمرانية بالمدن والمراكز الحضرية وبالذات في العاصمة انواكشوط، حيث انعكست الآثار السلبية للسياسات التنموية السابقة، وفشلت الخيارات التنموية التي تم تبنيها، وتأكد فشل البرامج التي تم تنفيذها في مجال التنمية الحضرية في تحقيق نمو حضري منسجم، وتخفيف الأزمات التي تمر بها المدن تاركة وراءها أكثر من 35% من السكان الحضريين يعيشون تحت عتبات الفقر؛ محرومين من الخدمات والبنى التحتية الحضرية ومعزولين على أطراف المدن والمراكز الحضرية.[1]

وإزاء هذا الوضع بادرت السلطات العمومية باتخاذ إجراءات عاجلة لخفض معدلات الفقر على المستوى الوطني وذلك بإعادة توجيه النفقات العمومية نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، ودعم البرامج العمومية التي بإمكانها أن تستقطب عددا كبيرا من اليد العاملة، وتشجيع المشاريع الصغيرة وتمويل أنشطة الصيد التقليدي.

يجسد برنامج التنمية الحضرية سياسة الحكومة الهادفة إلى إعادة الاعتبار للمجال الحضري وحل المشاكل المطروحة على مستوى المراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط، وذلك عن طريق إعادة تأهيل وهيكلة مناطق السكن غير القانوني، وتوفير البنى التحتية الأساسية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل بالمدينة، وتحسين مستوى عيش السكان. وتمتد أجندة البرنامج خلال مرحلتين وعلى مدى 10 سنوات. وهكذا فإن الحكومة تلتزم من خلاله بإعادة تأهيل كل الأحياء

---

[1] السالك ولد مولاي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

العشوائية بموريتانيا، وتخطيط النمو الحضري بالنسبة للسنوات القادمة بطريقة تمكن من تفادي هذا النمط العمراني، وذلك وفق منهج تشاركي قائم على إدماج السكان المحليين ومختلف الفئات والهيئات والعناصر الفاعلة ومكونات المجتمع المدني في تخطيط وتسيير التنمية الحضرية.

ثانيا: الاستراتيجيات الوطنية لتسيير وصيانة البيئة

في هذا الصدد اتخذت الحكومة ونفذت عدة وثائق إستراتيجية، هي المخطط التوجيهي لمكافحة التصحر سنة 1986، وبرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة التصحر سنة 1992.

. الإستراتيجية الوطنية لاستصلاح الغابات المحمية.

. وثيقة الإستراتيجية البيئية في موريتانيا، يضاف إلى ذلك برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل الوطني من أجل البيئة.

وفي الميدان الاستراتيجي تتعلق محاور برنامج العمل الوطني من أجل البيئة بإعلام السكان وتحسيسهم وإشراكهم في المسئولية وتهذيبهم، وتكوينهم حول مسار التنمية المستدامة، إضافة إلى إدراج الجوانب البيئية في جميع البرامج التنموية، وتحويل المسؤوليات في مجال تسيير وحماية البيئة ومواردها الطبيعية إلى الجماعات الريفية، وإشراك شركاء التنمية بصورة فعلية في مسار إعداد وتنفيذ برامج التنمية وحماية البيئة، ولامركزية القرار والتنفيذ في المجال البيئي على مستوى السلطات الترابية والأهالي المحليين، وتكييف المحيط المؤسسي والقانوني والتشريعي والتنظيمي مع هذه الديناميكية التشاركية والتكاملية في مجال تسيير وصيانة البيئة.

وبوجه عام فإن هذا البرنامج يستهدف حسب وثيقة مشروع " إدماج البعد البيئي في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي السياسة التنموية الوطنية، كما في الإطار الاستراتيجي، كمكافحة الفقر والبرامج الجهوية والمحلية".

التخطيط الحضري في موريتانيا

إذا كان التخطيط الحضري هو مجموعة القرارات التي تتخذ لتنمية المجتمعات البشرية وأسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية العامة والتجمعات الحضرية، فإن المدن الموريتانية تشهد العديد من المشكلات المرتبطة بالنمو الحضري أدت إلى إحداث اختلالات متنوعة في مختلف أوجه الحياة الحضرية، وتتمثل أهم إشكاليات النمو الحضري الموريتاني في عدم القدرة على السيطرة عليه، وتزايد الأحياء العشوائية ونقص الاندماج الحضري والتباين المجالي بين الأحياء،

حيث تشهد معظم المدن الموريتانية نقصا كبيرا في الاندماج الحضري الداخلي والخارجي، وتأخذ هذه المسألة أبعادا متعددة تنطلق من تجزئة وانقسام النسيج الحضري ونقص التكامل والاندماج بين هذه الأجزاء.

وقد أعلنت الدولة عن برنامج التنمية الحضرية الذي تم تمويله بالتعاون مع البنك الدولي سنة 2002[1]. وحاول تقديم الحلول لهذه المشاكل على ضوء الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة.

وقد شكل توفير البنى التحتية وحماية المدن وتنظيمها أهم المحاور الكبرى لتلك التدخلات، ورغم أهمية الأهداف التي رسمها هذا البرنامج والاستراتيجيات التي طرحها فإن حجم المشكلات المتعددة والمختلفة التي تعاني منها المدن ومحدودية الموارد والإمكانيات المالية الذاتية، كل ذلك قد عمل على امتصاص نتائج هذا البرنامج وتغطيتها.

إن المخططات العامة الثابتة والجامدة والتي تعد على أساس البيانات والمعلومات التي توفرت في فترة إعداد المخططات لم تراع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية السريعة، ولم تستعد لاستقبالها والتفاعل معها، الأمر الذي اضطرت معه إدارات هذه المدن إلى البحث عن مخارج قانونية وتخطيطية لمواجهة هذه المتغيرات التي تفرزها آليات الاقتصاد الحر ومتطلباته الاستثمارية، وهو ما أدى إلى إجراء بعض التعديلات على استعمالات الأراضي وكثافات البناء المحددة في المخطط العام، ومع استمرار المتغيرات استمرت التعديلات مع ما تتطلبه من إجراءات قانونية وموافقات رسمية ومعاملات روتينية حتى فقدت المخططات العامة التي رسمت للمدن ملامحها العمرانية.

ترسم إستراتيجية المخططين صورة التخطيط الحضري الحديث انطلاقا من محتواه النظري والذي يستند على إعطاء الأولوية للنمط المعيشي المطلوب والمرغوب فيه، ويتجلى ذلك من خلال إدراج الجانب البيئي والاجتماعي في العملية، ومن هنا يبرز دور وأهمية المخططين كون أن إلزام المفهوم الايكولوجي في التخطيط يعتبر أداة ووسيلة وتصور واقعي لخلق بيئة حضرية يتكيف معها الإنسان والمجتمع بأسره خاصة وأن المدن القائمة حاليا تواجه مشكلة غياب هذا العنصر، إضافة إلى مشاكل أخرى كضيق الفضاء وانتشار التلوث بأنواعه، مما يرهن الصحة العمومية في المدينة.

---

[1] السالك ولد مولاي واحمود ولد أحمد تلمود، مرجع سبق ذكره ص 301.

كما أن إعطاء الأهمية للاعتبارات الاجتماعية من توفير المتطلبات الأساسية للفرد من توفير السكن ألائق والشغل يثمن فكرة هذا التخطيط ويساهم في الاستقرار والتمكين المستدام له.

مفهوم المدينة والمدينة الجديدة

إن البحث في المدينة كحيز جغرافي ثقافي حضاري أكبر من وضع تعريف محدد لها، فعندما نحاول إعطاء تعريف للمدينة فإننا نواجه صعوبة في ذلك لأنها تعتبر ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة ومن ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها، حيث عرفها البعض في ضوء الكثافة السكانية وهنالك من تناولها في ضوء اصطلاحات قانونية، ومنهم من رأى بأنها امتداد للقرية.

فعرفت المدينة أحيانا في ضوء إصلاحات قانونية إذ كان كل ما يطلق عليه اسم مدينة يكون عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا، ومنهم من عرف المدينة في ضوء عدد السكان، فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة. وعرفها روبرت بارك Robert Burk(1864م . 1944م)"على أنها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة حيث تشكل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها[1].

ويعرفها مصطفي الخشاب "بأنها عبارة عن وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة والنطاق، مقسمة إداريا ويقوم نشاطها على الصناعة والتجارة ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة وتتنوع فيه الخدمات والمؤسسات، وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وبتخطيط مرافقها ومبانيها وتتميز فيها الأوضاع الاجتماعية الطبقية"[2].

---

[1] حفظي ليليا، المدن الجديدة ومشكل الإسكان الحضري، دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة، علي منجلي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009. ص 7.

[2] لمزواد صباح، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة، علي منجلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2009، ص 40.

أما موريتانيا فقد تبنت سنة 1961 و1965 تعريفا إداريا للمدينة اعتبر بموجبه أن كل مستقر بشري يكون عاصمة لولاية أو عاصمة لمقاطعة يطلق عليه مدينة، وبلغ مجموع المستقرات التي انطبق عليها هذا الشرط 26 مدينة يتراوح عدد سكان الواحدة بين 9528 نسمة(مدينة أطار عاصمة ولاية آدرار) و735 نسمة(تامشكط وهي عاصمة مقاطعة تابعة لولاية الحوض الغربي)[1] وفي سنة 1977 تم التخلي عن هذا التعريف حيث اقتصر على عواصم الولايات بغض النظر عن حجم سكانها، ثم المستقرات التي يبلغ سكانها 5000 نسمة فأكثر، وتوفرت هذه الشروط أو أحدها في 16 مدينة بلغ سكان أكبرها حجما 134704 نسمة وهي انواكشوط، وأصغرها حجما مدينة فديرك العاصمة السابقة لولاية تيرس الزمور التي لم يتجاوز عدد سكانها 2153 نسمة.

أما في إحصاء السكان والمساكن لسنة 1988 وكذلك إحصاء 2000 فقد اعتبرت المدينة هي تلك التي تبلغ 5000 نسمة فأكثر[2].

وقد شهد هذا التعريف تغييرا طفيفا سنة 2013 بحيث أصبحت المدينة عبارة عن جميع عواصم المقاطعات إضافة إلى التجمعات السكنية التي يقطنها 5000 ساكن فما فوق، كما بين هذا الإحصاء أن البلاد تضم ما مجموعه 8138 تجمعا سكنيا مقارنة ب 5561 تجمعا حسب التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 2000 أي بزيادة قاربت نسبتها 46% استحوذت الولايات الشرقية(الحوض الشرقي والحوض الغربي ولعصابة) على أكثر من نصف التجمعات السكانية الموجودة سنة 2013، أي ما يقارب 56% بالإضافة إلى ملاحظة تزايد سريع للتجمعات السكنية المنشأة حديثا ما بين التعدادين في ولايات اينشيري وداخلت انواذيبو على الترتيب من 22 تجمعا إلى 67 ومن 38 تجمعا إلى 96 تجمعا[3].

على الرغم من الوظائف التي تؤديها المدينة إلا أنها انتقدت مؤخرا لأسباب عدة من أهمها ضيق الفضاء والتلوث وانتشار الجريمة وترييف المدينة، ولذا بدا التفكير في إيجاد بديل للمدن القائمة من خلال إنشاء تجمعات سكانية أو ما يعرف بالمدن الجديدة.

---

[1] محمد بياه محمد ناصر، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا انواكشوط نموذجا، جامعة محمد الخامس اكدال، الرباط، 2006-2007، ص 133.

[2] محمد بياه محمد ناصر، مرجع سبق ذكره ص 134.

[3] المكتب الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن 2013، ص 2.

المدينة الجديدة

تعتبر المدن الجديدة من السياسات التي تنتهجها العديد من الدول لحل مشاكلها العمرانية وبالذات بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها، ومن هنا نجد انه لابد من التعرف على ما يقصد بالمدن الجديدة التي نحن بصدد دراستها، ولذلك لابد من الوقوف على معناها ومفهومها استنادا إلى المدن التي تم إنشاؤها في الدول المتقدمة مثل انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وكذلك التي أنشأت في بعض دول العالم الثالث.

لقد كانت البداية عندما اقترح "ابنزار هوارد E .Howard" بناء مدن جديدة بأكملها في انجلترا، وضمن هذه الاقتراحات في الكتاب الذي أصدره عام 1828 عنوانه "مدن الحدائق غدا"، وقد قام بتنفيذ فكرته عام 1907 وأخرى عام 1920، وبعد ذلك بدأت الحكومة حملة نشطة لإنشاء تجمعات حضرية جديدة عام 1946 حتى بلغ عددها 28 عام 1971، هذا حتى يتم استقبال الفائض المتواجد في المدن الكبرى وخاصة مدينة لندن[1].

ومن هذا المنطلق ظهرت العديد من المدن الجديدة عبر العالم وقد عرفها العديد من الباحثين والعلماء واختلفت هذه التعارف باختلاف المكان والزمان، ويستعمل مصطلح المدينة الجديدة في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف بعضها البعض من ناحية الأهداف الوظيفية والحجم وتؤثر على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة أو الإقليم الموجودة فيه[2].

فحسب P .MERLIN " فإن المدينة الجديدة هي مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة شاملة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدينة الجديدة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات ألازمة للعاملين، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة[3].

ويتفق معه هوس بيرو لي(Huas Birouli) عندما عرفها "بكونها تلك المدينة التي أنشأت تبعا لإرادة سياسية واقتصادية واجتماعية، وتتوفر على موقع جغرافي مختار بدقة وهيئة محلية لإدارة ممتقلة ومرافق عمومية وتنوع في الأنشطة، وسوق واسع للشغل ثم فضاء ثقافي معين.

---

[1] حفظي ليليا، المدن الجديدة ومشكل الإسكان الحضري، مرجع سبق ذكره ص 10.

[2] لمزواد صباح، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3] دواري جميلة، المدن الجديدة في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر،2014، ص 228.

كما يمكن تعريف المدينة الجديدة بأنها "كل مدينة مبرمجة يتم تصور إنشائها ضمن إطار السياسة الجهوية وهي تجسد إرادة التهيئة العمرانية، وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني.

ويرى الدكتور مصطفى عمر حمادة "أن المدن الجديدة ما هي إلا مدن مصنوعة أو مخططة لا دخل لسكانها في التخطيط الذي وضع، وهذه المدن يتم التخطيط الشامل والمتكامل لها من جانب الجهات الحكومية المختصة بحيث يشتمل التخطيط على كافة الجوانب العمرانية والتنظيمية وأيضا الاقتصادية[1].

أهمية تخطيط المدن الجديدة وظروف إنشائها

المدن الجديدة لا تختلف كثيرا عن المدن القديمة وبخاصة في تعريفها فهي لا تختلف إلا من حيث الأدوار التي يؤديها كل منها، فالمدن الجديدة تتعدد أنماطها وصورها وذلك ينبع أساسا من الاختلاف في الوظائف والأدوار والأهداف التي تقوم بها هذه المدن.

لقد أخذت حركة المدن الجديدة مكانة هامة لها في كثير من الدول المتقدمة لاسيما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أصبحت العملية التخطيطية نشاطا استراتيجيا من خلال التركيز على البعد الزمني للتنمية مما يطرح إمكانية اختيار الإجراءات المناسبة في الوقت الحالي والنتائج المحتملة لها وتأثيرها على تشكيل الروابط الاجتماعية والعمرانية في المستقبل في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

وقد بدأ العمل في إنشاء المدن الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وكانت بريطانيا من الدول السابقة والرائدة في إنشاء المراكز الحضرية الجديدة والمدن الجديدة، ومن ثم توسعت الدائرة لتشمل مختلف الدول الأوروبية والأمريكية وخصوصا بعد الحالة التي آلت إليها المدن من جراء الحرب العالمية الثانية وكذا التطور الصناعي الذي شهد قفزة نوعية أدت إلى تلوث المدن.

لم تقتصر حركة إنشاء المدن الجديدة على منطقة بعينها أو دولة في حد ذاتها بل انتشرت في الدول المتقدمة والنامية أيضا، وتناولتها كل دولة على اختلاف ظروفها الداخلية الخاصة بالسياسة العمرانية التي تتفق مع أهدافها ومشكلاتها وإمكانياتها لإقامة المدن الجديدة أيا كانت نوعية تلك المدن.

---

[1] حفظي ليليان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

وتتميز عدد من الدول الكبرى بكونها تمتلك تجارب رائدة في مجال تخطيط وإنشاء وإدارة المدن الجديدة ومن أهمها فرنسا وبريطانيا، حيث تمتاز تلك التجارب بتوافق جميع الإجراءات التخطيطية مع أهداف التجربة مما جعل الأهداف تتسم بالواقعية وانعكست على جميع القرارات المختلفة التي تخص المدن الجديدة، فقد أعدت المخططات العمرانية لكل مدينة بواسطة خبراء التخطيط العمراني آخذين في الاعتبار الاختيار الأنسب للمواقع الجديدة بحيث تكون ملاصقة لتجمعات سكنية صغيرة قائمة لتكون منطلقا لأعمال التنمية والتعمير، هذا بخلاف الاعتبارات الخاصة بطبيعة الأرض والتربة ومصادر التغذية بالمرافق العامة من المياه والكهرباء والغاز والصرف الصحي ووسائل النقل والمواصلات القائمة وما يمكن أن يجري عليها من تطوير مستقبلا بعد إقامة التجمع السكني الجديد.

وتأخذ هذه المخططات في الاعتبار أيضا نوعيات وأحجام الصناعات التي يمكن أن تنشأ في المدينة الجديدة كقاعدة اقتصادية مع حساب أعداد ومستويات العمالة التي تتطلبها هذه الصناعات بأنواعها ومدى توافق هذه الصناعات مع البيئة المحلية للمدينة الجديدة.

وبناء على ذلك يمكن حساب عدد السكان المتوقع توظيفهم في المدينة الجديدة شاملا العاملين في الصناعات وفي الخدمات الأزمة الأخرى، وعادة ما يتم ذلك كمحدد أساسي لتوزيع استعمالات الأراضي في الإطار الثابت للمخطط العام للمدينة الذي يرسم المدينة بعد عشرين عاما.

وهكذا انتقلت نظريات المدن الجديدة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية مباشرة دون تطويعها للواقع المحلي بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

لقد خاضت عدة دول عربية تجربة إنشاء المدن الجديدة ولكن بوجهات نظر مختلفة غير أن معظم هذه التجارب كان الهدف منها الحد من التركز السكاني بالمدن الكبرى والتغلب على الفوارق الحضرية والتنموية بين المدن الكبرى والمدن الصغرى والقرى، إلا أن هنالك فوارق كبيرة بين تلك الدول تختص بالثروات الطبيعية ومميزات الموقع والأنشطة الاقتصادية المتاحة، وهي أمور من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على سياسة التنمية العمرانية المتبعة وأولويات اختيار مواقع المدن الجديدة بكل دولة.

وعلى العموم تعتبر المدن الجديدة صيغة جديدة في التخطيط العمراني تبنتها الدول المتقدمة والدول النامية لحل أزمتها الحضرية، وتهدف إلى خلق مراكز عمرانية جديدة ترتكز على مبدأ الاستدامة وتحقيق الاستقرار على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية بقصد توزيع السكان عن طريق إعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن القائمة.

على الرغم من اختلاف نوعية تلك التجربة في إنشاء المدن الجديدة وتفردها بحيثيات وأهداف مختلفة إلا انه من المؤكد أن مثل هذه التجارب تحتوي على ما يميزها من الناحية التخطيطية أو العمرانية، بالإضافة إلى الفوارق الكبيرة بين تلك الدول تختص بالثروات الطبيعية ومميزات الموقع والأنشطة الاقتصادية المتاحة، وهي أمور من شأنها أن تؤثر على سياسة التنمية العمرانية المتبعة وأولويات اختيار مواقع المدن الجديدة لكل دولة.

أنواع المدن الجديدة

المدن الجديدة المستقلة هي التي تقوم على قواعد اقتصادية وتهدف إلى تحقيق اكتفاء ذاتي بحيث لا تعتمد اقتصاديا على أي من المدن ويتم إنشاؤها في مواقع تبعد عن المدن القائمة بمسافات تدعم استقلالها الذاتي. ويقام هذا النوع من المدن لجذب النمو في منطقة معينة وتساعد على توازن وتوزيع نمو السكان[1]. وهي ذات قاعدة اقتصادية تهدف على المدى الطويل إلى إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادي لها، مما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة حول نقطة معينة للاستفادة من مميزات التجمع. وتندرج نشأة المدن الجديدة في موريتانيا ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وأهم ما يميزها أنها مناطق عمرانية جديدة تحتكم إلى معايير كبيرة الحجم من حيث السكان والأنشطة المتواجدة فيها وتكون لها قاعدة اقتصادية قوية ولها مقومات الاستمرار والاستقلال.

مدن الشركات

وهي المدن الجديدة التي تقام حسب النشاط الاقتصادي وذلك لاستغلال الموارد الطبيعية في المنطقة حيث تقام المساكن بجوار الصناعة والمصانع، أو مدينة تقام حول جامعة .....الخ[2].

مدن التنمية

وهي مدينة جديدة تقام على أرض ليس بها أي مقومات حياة أو تنمية أي بعيدة عن أي مركز حضري، حيث يتم خلق فرص عمل متنوعة ومختلفة بإنشاء صناعات بها لتنويع اقتصادها، والهدف منها إعادة توزيع السكان ونشر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتكوين نواة لمجتمع جديد.

---

[1] عمر دوخة، المدن الجديدة بالمغرب نموذج حي الرياض، رسالة دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اكدال، الرباط 2004-2005، ص 16.

[2] لمزواد صباح، مرجع سبق ذكره ص 48.

المدينة الجديدة التابعة

هذه المدن تعتمد فيزيقيا واقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل، ويوجد في هذا النوع عدة أنماط طبقا لوظيفة كل منها:

مدينة تابعة

عبارة عن امتداد سكني كبير ذات كثافة سكانية عالية وأقل خدمات مطلوبة مع وجود إمكانية التعليم واقل استخدام للأرض.

مدينة جديدة داخل مدينة

وهي منطقة جديدة تنشأ بغرض إحياء وتجديد المناطق المتدهورة عمرانيا وبيئيا واجتماعيا (المناطق العشوائية) في المدينة الكبيرة من خلال مراحل التنمية تبعا للخطة الشاملة للدول.

الأهداف المحددة لتنمية المدن الجديدة

الهدف الاجتماعي

. توفير الإسكان المتنوع الذي يلبي احتياجات مختلف الفيئات بين من حيث حجم الأسرة والثقافات والعادات الاجتماعية.

. العمل على إيجاد فرص عمل مناسبة للسكان

. إعادة رسم خريطة السكان والتوزيع الجغرافي السليم والهادف في إطار تخطيط إقليمي وعمراني.

الهدف الاقتصادي

. خلق قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي على مستوى الإطار لأشمل

. تحقيق تنمية اقتصادية تساهم في رفع مستوى دخل الفرد

. التشجيع على تدفق رؤوس الأموال وجذب المستثمرين إلى المناطق الجديدة وتهيئة الظروف للمشاريع في المجال الصناعية والخدماتية على وجه الخصوص.

الهدف العمراني والبيئي

. تشكيل نمط من العمران يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة

. ربط المدينة الجديدة بشبكة الطرق المختلفة

. إدراج البعد البيئي في عملية التنمية العمرانية

. العمل على خلق بيئة حضرية أكثر تنظيما وجاذبية عمرانية تمتص جزءا من التكدس السكاني في المدن القائمة.

كما تم إنشاء المدن الجديدة لأهداف سياسية واقتصادية وصناعية وكذا للتنظيم المجالي.

شهدت موريتانيا طفرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة من حيث مجهود الدولة في الانطلاق نحو تعمير المناطق الصحراوية أملا في تجميع القرى الريفية في البلاد والتي تعاني من التشتت الذي أدى إلى تبدد التدخلات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها الدولة لصالح المواطنين، بالإضافة إلى محاولة جذب الاستثمارات والزيادات السكانية لتعمير مناطق جديدة "فأنشأت مدينة انبيكت لحواش في الحوض الشرقي سنة 2010 وتجمعات ترمسة 2011 في الحوض الغربي وتجمعات برات في لبراكنة سنة 2012 ومدينة الشامي سنة 2013 وتجمعات بلحراث في لعصابة"بالإضافة إلى تشجيع مواصلة تجميع القرى داخل المدينة الجديدة للاستفادة من المزايا المترتبة على ذلك وكذلك:

. تمكين السكان من الولوج المستدام إلى الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصحة وتعليم ...الخ

. خلق قطب تنموي بفضل ترقية المنشآت الصناعية وتنويع الخدمات الضرورية وتطوير النشاط التجاري

. تقريب الخدمات الإدارية من المواطن

. ترقية وتثمين الطابع العصري للمجال العمراني والحضري لهذه المدن والتجمعات، إضافة إلى البعد الأمني المرتبط بموقعها الاستراتيجي حيث تمتد مدينة الشامي الجديدة على مساحة قدرها 27000 كم مربع وهي ثاني مدينة بالبلاد تتوفر على حدود بحرية(154كم) وحدود برية أجنبية(87كم) لا تزال محل نزاع، كما أنها متاخمة لمنطقة شاسعة غير مأهولة متصلة بالصحراء الكبرى التي غدت منذ عقود وكرا للإرهاب العابر للحدود.

كما استطاعت الحكومة الموريتانية بعد مساعي شاقة من إقناع 24 قرية تتواجد في منطقة رعوية واسعة إلى الشمال الشرقي من مدينة" كوبني" بولاية الحوض الشرقي بترك بلداتهم الأصلية والرحيل إلى منطقة تسمى" ترمسة" والتي تعتبر نقطة مركزية في ذلك الحيز الترابي.

وبالرغم من محاولات الدولة المتعددة لتوفير تلك المجتمعات والمدن الجديدة وإمدادها بالإسكان والمرافق إلا أنها دائما ما تواجه قصورا من حيث المصداقية والكفاءة من ناحية معدلات التنمية وتوافر فرص الجذب ومقومات الحياة، حيث أن توفير الخدمات الحضرية الأساسية والبنية التحتية اللازمة لقيام أي مجتمع عمراني يتطلب استثمارات هائلة عند بداية إنشاء المجتمع الحضري.

العقبات التي تواجه تنمية المدن الجديدة في موريتانيا

إن سياسة الحكومة الموريتانية اتجاه التنمية العمرانية تضمنت التوجه نحو آفاق جديدة لتنمية وتعمير الصحراء من خلال سياسة متكاملة لإنشاء وتعمير مجتمعات حضرية جديدة كامتداد للمدن

القائمة، والغرض من ذلك القضاء على التقري الفوضوي الذي يؤدي إلى غياب الخدمات الأساسية في القرى الريفية نتيجة للتشتت الحاصل في السكان وبالتالي غياب أي تنمية في هذه المناطق، إضافة إلى فتح محاور جديدة للتنمية في المناطق غير المأهولة بالسكان والتي تتمتع بمقومات طبيعية يمكن استغلالها لتعمير هذه المناطق واجتذاب السكان إليها.

إن إنشاء المدن الجديدة في موريتانيا يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم والتنمية الحضرية من أجل إعادة البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية.

ومن هذا المنطلق فإنه من المنطقي أن تقوم الدولة بإعطاء التسهيلات اللازمة لجذب العديد من فرص الاستثمار(الحكومي والخاص) وذلك يضمن الإعفاءات الضريبية سواء على المنتجات أو المواد الخام، وكذا الضرائب العقارية ورسوم الاستخدام للبنية التحتية مع التأكيد على بناء الكيان الاقتصادي المتوازن للمجتمع الجديد.

إلا أن سياسة التنمية للمدن الجديدة تواجه العديد من العقبات التي تعترض معدلات التنمية المرجوة وسياسة الاستيطان المصاحبة وتتمثل تلك العقبات في النقاط التالية:

إن عدم وضوح الإدارة والمسئوليات وتوزيعها بين الجهات المشاركة والمستفيدة من تنمية المدن الجديدة يؤدي إلى تعثر عجلة التنمية في كثير من المدن الجديدة خاصة التوفير والإمداد بالبنية التحتية بما يتلاءم ومعدلات الاستيطان المرجو، بل يصل الأمر إلى الإهمال في الصيانة والتشغيل نتيجة لضعف الميزانيات الموجهة لذلك، كما يؤدي إلى إضعاف دور المشاركة من جانب القطاع الخاص والاستثمارات في تنمية وإدارة البنية التحتية نتيجة لمركزية القرار من ناحية ومن ناحية أخرى نتيجة لضعف معدلات الاستيطان والتي تترجم اقتصاديا وتمويليا من جانب القطاع الخاص إلى كيفية استرداد التكلفة الاستثمارية المصروفة على مشروعات البنية التحتية.

لهذا فإن مشاركة القطاع الخاص منذ البداية في تحديد حجم وموقع المدن الجديدة والأسس الاقتصادية لها وكذا المعدلات المتوقعة للاستيطان والتي ترتبط بحجم ونوعية فرص العمل والإسكان، كل هذا يعمل على إنجاح تنمية المدن والتجمعات العمرانية، كما يعمل على اجتذاب القطاع الخاص الاستثماري ليساهم في رفع الأعباء التمويلية عن كاهل الحكومة ومؤسسات القطاع العام التابع لها.

ولكي تتكامل أنماط التنمية للخدمات والبنية التحتية بتلك التجمعات الجديدة من الواجب اتخاذ تدابير وتعديلات على الهيكل الإداري والنظم المؤسسية القائمة على إدارة وتنمية تلك التجمعات

والمدن الجديدة. وتتمثل تلك التعديلات في ضرورة وجود ما يسمح بدعم وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية بطريقة تسمح بتوافر الموارد الاستثمارية للتمويل من جانب القطاع الخاص، وبالتالي ضمان تحقيق الربح المادي والعائد الاستثماري لدى القطاع الخاص ولكن بطريقة لا تخلو بالنظام المعمول به من حيث التسعير والدعم والاستفادة للفئات محدودة الدخل من المجتمع.

ويتضح هذا التوجه السياسي في مسار العديد من الدول المتقدمة من خلال تجاربهم في إنشاء المدن الجديدة وأهمها التجربة البريطانية في إنشاء المدن الحدائقية، وأيضا التجربة الفرنسية من خلال مدن ضواحي باريس، فكلتا التجربتان حققت نجاحا ملحوظا خاصة في جذب السكان من المراكز العمرانية القائمة ودور الشركات الخاصة في انجاز السكن وخاصة بعد صدور قانون 1946 والذي وضعته الحكومة البريطانية والذي يحدد شروط اختيار الأشخاص الذين يخططون لبناء المدينة الجديدة، وينحصر دور الحكومة بعد ذلك في الإشراف[1].

وقد أخذت عملية إنتاج السكن بضواحي باريس أشكال عديدة منها ما هو مدعم يقوم به الشركات الخاصة والعامة التي لا تهدف إلى الربح وتمول عن طريق قروض ميسرة من طرف الحكومة المركزية، ومنها ما هو مدعم نسبيا حيث يمول من طرف البنوك العقارية والتي تقرض المقاولين والمستثمرين بسعر فائدة قليلة، وقد نجح هذا النوع بنسبة كبيرة.

أما على صعيد البلدان النامية فإن إنشاء المدن الجديدة كان خيار سياسي فرضته الظروف العمرانية. ففي قطاع السكن فتحت الدول الموريتانية مجال للمبادرات الخاصة من خلال إنشاء بنك الإسكان الذي حظي بامتيازات ودعم كبيرين للمساهمة في الحد من أزمة السكن وتمكين الفيئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة من الحصول على المسكن، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل مما أرغم هذه المؤسسة على التخلي عن الهدف الذي أنشئت من اجله والتوجه نحو العمليات التجارية والمالية تحت اسم بنك الأمانة للتنمية والإسكان.

ونظرا لفشل هذه التجربة ظل القطاع الخاص(البنكي خصوصا) بمنأى عن ولوج سوق الإسكان في ظل غياب ضمانات تمكن المستثمرين من تحقيق أرباح معقولة.

---

[1] لمزواد صباح، مرجع سبق ذكره، ص 2.

إن إستراتيجية التنمية المستدامة هي مسلسل للتخطيط الاستراتيجي ذو طابع تشاركي ومتجدد يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية بشكل متوازن ومتناسق ومندمج على جميع المستويات، فالمشاركة الفعلية للمجتمع المدني تساهم في تحديد رؤية مستقبلية ومستدامة للتخطيط الحضري.

البيئة كمحور أساسي في التنمية العمرانية المستدامة

يرتبط مفهوم البيئة بالتنمية المستدامة ارتباط كبير بل هو أساسها، فالاستدامة البيئية للعمران تنطلق من معالجة المشكلة قبل وقوعها واستخدام أسلوب الردع ضد أصحاب النفوذ لغرض حماية الأرض وخاصة الزراعية منها من خطر الزحف العمراني.

ولإقامة تجمعات عمرانية مستدامة يستدعي:

. مراعاة قرب أو بعد المجال العمراني من الأرض الزراعية

. الأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر البيئية للمدينة وإدماج البيئة في عملية صنع القرار.

. الأخذ بعين الاعتبار أن التنمية المستدامة هي تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية تشترط التوازن والتكامل فيما بينها.

. الطاقة الجديدة والمتجددة

لقد أدى الاستخدام المفرط للموارد إلى بروز مشكلات كونية كالتغير المناخي والتلوث البيئي، وقد عولجت من قبل الدول في عدة لقاءات لاسيما مؤتمر ريو سنة 1992 ودعا إلى الطاقة البديلة والمتجددة[1].

والطاقة المتجددة هي تلك المصادر الطبيعية المناخية لتوليد الطاقة وتتصف بالاستمرارية ولا تتعرض للنضوب، إضافة إلى أن آثارها السلبية محدودة على البيئة.

وقد عملت الكثير من الدول بهذه التجربة وكانت لها آثار ايجابية على محيطها العمراني والاجتماعي.

وتعتبر الطاقة الشمسية المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة، حيث تستعمل في العديد من التطبيقات كالإنارة والتسخين والتدفئة وغيرها، كما أنها تعتبر غير مكلفة.

وفي موريتانيا تم تزويد مدينة الشامي الجديدة بشبكة كهربائية(هوائية وشمسية) طولها 50كم ومائية تمتد على طول 33كم، بالإضافة إلى انجاز حزام اخضر يغطي مساحة قدرها 379هكتار وتعبيد 2كم من الطرق الحضرية وبناء 2.5كم من الأرصفة المعززة بإنارة ذات مصدر نظيف.

---

[1] رابح هزيلي، مرجع سبق ذكره، ص 172.

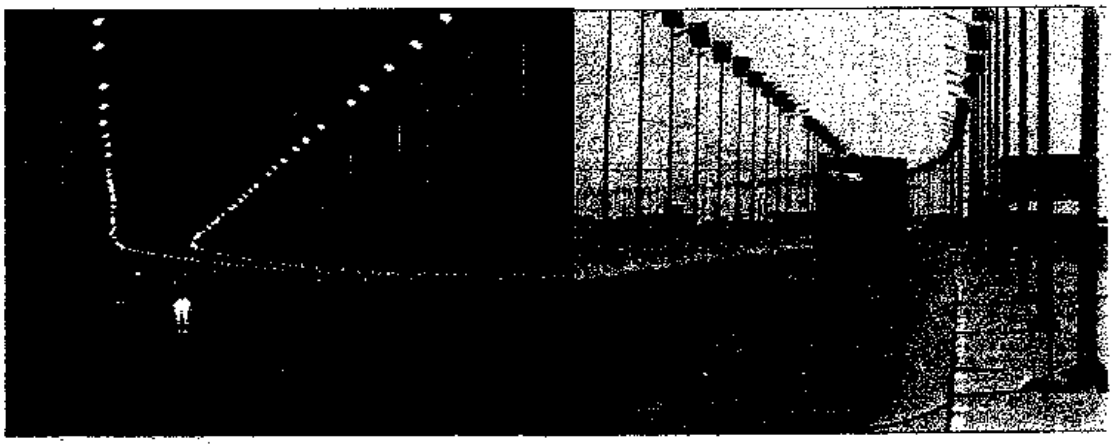

مدينة الشامي مدينة الشامي

وهذا ما تهدف إليه أساسا التنمية المستدامة للوفاء بإشباع حاجات البشر على المدى الطويل مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية والحد من التدهور البيئي. ولضمان تنمية حضرية مستدامة يتطلب منا أخذ بعين الاعتبار مطلب الطاقة في تنمية المدن الجديدة ولن تتحقق أهداف هذه التنمية إلا بوجود شراكة حقيقية نابعة من إرادة مجتمعية شاملة تضم كافة الأطراف المعنيين بعملية بناء منظومة استخدام الطاقة الشمسية في التنمية لإيجاد تنمية خضراء حقيقية تتوفر على كل مقوما الحياة الجيدة بعيدا عن الملوثات وإهدار الموارد.

إن الاعتماد على آليات السوق بغرض جذب الاستثمارات لإنشاء مدن جديدة سيؤدي إلى تفاقم مشاكل تدهور البيئة وظهور مشاكل اجتماعية تهدد السلامة والأمن الاجتماعي.

وفي هذا الإطار يجب تحقيق توازن مقبول بين تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة دون التضحية بالتنمية الاقتصادية لحماية البيئة ودون التضحية بالبيئة من اجل زيادة الدخل، من خلال إعادة هيكلة عملية التخطيط وصناعة القرار وصياغتها بأسلوب مختلف يسمح بإمكانية التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية مع حماية الموارد الطبيعية من التلوث والاستنزاف.

إن تفاعل كل هذه العناصر يساهم في تصور ورسم مدينة الغد وتشكيل عمران منتظم يرفع التحدي ويجعل من المدينة الجديدة في موريتانيا انجازا عمرانيا عالميا ووجهة للسياحة والمال والأعمال.

إن ما يحاول تحقيقه المخططون من المدن الجديدة هو استغلال موارد كامنة وتحقيق توزيع مكاني أكثر انتشارا للسكان في مناطق غير مأهولة وذلك نظرا لقدرة وفاعلية هذه المدن على تحقيق هذه الأهداف.

تخطيط المدن الجديدة تبعا لمعايير الاستدامة

في مجال الاستدامة الإدارية:

. يجب إنشاء جهاز تطوير المدينة الجديدة ليكون المسئول الأول عن إنشاء المدينة من خلال التخطيط للأراضي وتفعيل عملية إنشاء المدينة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأزمة وإدارة الموارد المالية، كما يجب أن يضم فريق التخطيط القائم على إنشاء المدينة الجديدة نخبة من المتخصصين في مجالات التخطيط والهندسة المعمارية وعلم الاجتماع والاقتصاد والجيولوجيا وعلم الإنسان والبيئة والإسكان والصحة والنقل.

في مجال الاستدامة الاجتماعية:

. دمج الأهداف الاجتماعية عند إعداد مخططات المدينة الجديدة لتحقيق تنمية متوازنة للمجتمع وتوفير مستوى ملائم من الخدمات لكل فيئات السكان عن طريق الرسوم والضرائب التي يتم تحصيلها.

. جذب السكان نحو المدينة من خلال توفير فرص العمل الكافية والخدمات الملائمة وتسهيل التمويلات الأزمة لشراء السكن لتحقيق الاستقرار للعاملين بأسرهم فيه.

في مجال الاستدامة العمرانية:

. تحديد الحجم الأمثل للمدينة الجديدة بما يتناسب مع طبيعتها ووظيفتها والهدف من إنشائها وموقعها وقاعدتها الاقتصادية وعلاقتها بالإقليم الواقعة فيه، وفرص العمل التي من المخطط أن توفرها.

. تخطيط المدن الجديدة في المناطق الصحراوية تبعا للتوازنات الدقيقة للبيئة الصحراوية من خلال تطبيق أسس العمارة البيئية كالنسيج المتضام والمعايير التخطيطية الخاصة بالبيئة المحلية، فعمليات التنمية الصحراوية الواسعة والتركيز المكاني المكثف قد يؤدي إلى تحولات بيئية سلبية تهدد سلامة العمران الصحراوي واستمرار يته.

في مجال الاستدامة الاقتصادية:

. تحقيق أكبر قدر ممكن من استقلالية المدن الجديدة واكتفائها الذاتي للمجتمع وتأسيس قاعدة اقتصادية تحفظ التوازن الاقتصادي للمدينة والإقليم، كما يجب كذلك استحداث أنشطة ووظائف تعظم من قدرة المدينة الجديدة على جذب السكان وزيادة الدخل العام للمدينة كالمعلوماتية وإنشاء شبكة من خطوط الاتصالات الحديثة ذلك فضلا عن العمل على خلق مجالات متنوعة من فرص العمل لسكانها في التصنيع والتجارة والخدمات وغيرها بما يحقق عوائد اقتصادية أو اجتماعية للإقليم والدولة.

. تقديم الدعم المادي للاستثمارات التي يتم توطينها في المدن الجديدة ة وتشجيعها من خلال تقديم الدولة الإعفاءات الضريبية والجمركية والقروض التمويلية والمنح، وذلك نظرا لما لزيادة الاستثمارات من تأثير قوي ومباشر على زيادة فرص العمل بها وتشجيع السكان على الاستقرار فيها.

الخاتمة

تشير تجارب المدن الجديدة في العالم إلى أن هناك دوافع وأهداف ومراحل لقيام هذه المدن ومن هذه الأهداف ما هو سياسي كما هو الحال في مدينة برازيليا التي تقع وسط البرازيل والهدف هو تحقيق التوازن الإداري وكذلك المدينة الجديدة إسلام أباد كرمز سياسي وقومي وعاصمة لباكستان بعد انفصالها عن الهند عام 1947م، ومنها ما يهدف إلى التنمية الصناعية كما هو الحال في مدينتي ينبع والجبيل بالسعودية حيث تقع الأولى على البحر والثانية على الخليج العربي بوظائف الصناعة الثقيلة والصناعات التكنولوجية والكهروحرارية، ومنها أيضا أهداف تتعلق بالتنظيم العمراني حول المدن الكبرى والهيكلة المجالية للتراب الوطني والأمثلة عديدة في ذلك خاصة التجربة البريطانية وإنشاء حزام من المدن الجديدة خارج الحزام الأخضر حول مدينة لندن العاصمة، ثم التجربة الفرنسية في إطار تنظيم حاضرة باريس وبالعالم العربي تجربة مصر لحل مشكلة اختناق القاهرة، بالإضافة إلى التجربة المغربية بإنشاء ثلاث مدن جديدة خلال العقود الخمسة الماضية وإعادة بناء مدينة أغادير بعد الزلزال في بداية الستينات ومدينة سلا الجديدة خلال التسعينات وبناء حي الرياض الذي يعادل بناء مدينة صغيرة جنوب الرياض.

إن مشروع التنمية المستدامة يتطلب وضع خطة متكاملة الجوانب تستند إلى سياسة رشيدة تكون طرفا فيها، وتحتكم إلى مبدأ المشاركة والمشاورة للمجتمع المحلي لضبط الخطة واستمرارها، كذلك الشأن بالنسبة إلى تخطيط موقع جديد للتعمير والذي يندرج من أولوياته البيئة كعامل رئيسي لتجاوز مشاكل النمو الحضري غير المنتظم وتحديد رؤية مستقبلية للمدينة الجديدة تعتمد الطاقة النظيفة على النحو الموجود والمطروح عمليا على الساحة الدولية والإقليمية.

والواقع أن غياب التخطيط والرؤية المتبصرة لقضايا التنمية بصورة عامة في موريتانيا ليس بالأمر الجديد، بل يمثل سمة بارزة لدى كل الحكومات المتعاقبة منذ استقلال البلاد وحتى اليوم فاستقراء التاريخ يفيدنا بما تم ارتكابه من أخطاء جسيمة أصابت كل البرامج والخطط التنموية التي عرفتها البلاد والتي أدت إلى فشلها وانحرافها أكثر من مرة عن منحاها وطابعها التنموي. وأكثر من ذلك

إذا ما نظرنا إلى الجوانب المتعلقة بالتنمية والتخطيط الحضري، فبغض النظر عن ضعف مكانة التنمية الحضرية كإحدى أهم مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن اليسير المخصص لهذا القطاع غالبا ما يتم تحويله لأنشطة أخرى تدخل في إطار الظروف الاستثنائية أو الإستعجالية في بلد تنقصه الموارد المالية ويشهد عجزا كبيرا في الميزانية، وهو ما يفسر في بعض الحالات عدم تنفيذ عديد البرامج والأنشطة المدرجة في نطاق تنمية المدن بسبب تحويل مسارها أو عدم توفر السيولة اللازمة لتنفيذها.

فالسياسة الحضرية تهدف إلى بناء نظام حضري متناسق تكون فيه للمدن علاقات تفاضلية ووظائف تمكنها من تنظيم أقاليمها، وإدماجها في المنظومة الوطنية. كما تسعى إلى توجيه الظاهرة الحضرية، والتحكم في نمو المدن وتوسعها، حتى يتحقق التوزيع الأمثل للسكان والأنشطة داخل المجال الحضري، ويقع حل المشاكل التي قد تنجم عن هذا النمو".

إن ما يحاول تحقيقه المخططون من المدن الجديدة هو استغلال موارد طبيعية كامنة وتحقيق توزيع مكاني أكثر انتشارا للسكان في مناطق غير مأهولة وذلك نظرا لقدرة وفاعلية هذه المدن على تحقيق هذه الأهداف.

يعتمد نجاح إستراتيجية التخطيط واستمراريتها على شمولها على أبعاد التنمية المستدامة(البعد البيئي والاجتماعي، والاقتصادي) فللوصول إلى التخطيط العمراني المستدام نوصي بالآتي:

1. التخطيط مع الأخذ بالحسبان مفهوم القياس؛

2. تحديث المخططات التنظيمية بحيث تشتمل على منظور ثلاثي الأبعاد للمباني والسكان فضلا عن رؤية مستقبلية طويلة الأمد لإستراتيجية التنمية العمرانية؛

3. ضرورة أن توجه طريقة تصميم الموقع للاستفادة من العوامل المناخية(الشمس، الرياح، نسبة الرطوبة، التظليل) في المباني وخفض تكاليف الطاقة؛

4. دراسة مساحات وأماكن توضح المناطق الخضراء والأشجار بالتزامن مع تصميم الموقع، بحيث تضمن الاستفادة المثلى للحد من التأثيرات المناخية في التجمعات السكنية؛

5. استخدام وسائل النقل الصديقة للبيئة، والحد من استخدام المركبات الخاصة للتقليل من الانبعاث الغازي؛

6. استخدام مواد بناء صديقة للبيئة وتحقيق أقل استهلاك للطاقة؛

7. ضرورة اندماج وتكامل الطاقة مع تخطيط استعمالات الأراضي؛

8. ضرورة وجود إطار فكري عام لسياسة عمرانية شاملة.

المراجع

1. جميلة دواري، المدن الجديدة في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2014

2. دوخة عمر، المدن الجديدة بالمغرب نموذج حي الرياض، رسالة دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، اكدال الرباط 2005

3. صباح لمزواد، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة . علي منجلي . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع 2009

4.ليليا حفظي، المدن الجديدة ومشكل الإسكان الحضري دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة .

5-علي منجلي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، 2009

5. محمد ناصر محمد بباه، من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا انواكشوط نموذجا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، جامعة محمد الخامس اكدال، الرباط، 2006-2007

6. هزيلي رابح، إستراتيجية التنمية المستدامة في تخطيط المدن الجديدة، الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21 ديسمبر 2015

7. ولد مولاي السالك واحمود ولد أحمد تلمود، إشكالية التنمية الحضرية بالمدن الموريتانية وأساليب معالجتها من خلال توجهات برنامج التنمية الحضري، قراءة في مذظور البرنامج وتقديم لحصيلته، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مركز الدراسات والبحوث، العدد الحادي عشر، 2014.